المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

آب ٢٠١٦ – الإصدار ٢١

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

في هذا العدد

أبوغزاله: إصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ٢٠١٥ ٢

محتوى مباشر جديد لميزات الإتحاد الدولي للمحاسبين يستعرض نبذة عن مؤسسات المحاسبة المهنية، واعتماد المعايير الدولية ٣

الإتحاد الدولي للمحاسبين يشجع مهنة المحاسبة على توظيف محاسبين في أعمالهم ٣

مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين يعيد صياغة الدور الأخلاقي للمحاسبين عندما تغيب القوانين والأنظمة ٤

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ينشر ورقة استشارية حول ادوات مالية محددة في القطاع العام ٤

المجمع يعقد دورة إبريل ٢٠١٦ لإمتحانات مؤهل خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)» ٥

تقرير بحثي جديد للاتّحاد الدولي للمُحاسبين يُظهر ارتباطاً إيجابياً بين أداء العمل واستخدام المحاسبين ٥

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ينشر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ «منافع الموظفين» ٦

أبوغزاله وخرابشة يوقعان تمديد عقد تنفيذ مشروع تعزيز قدرات ديوان المحاسبة لتدريب كوادر التدقيق في ديوان المحاسبة الأردني المنتشرين في المملكة لكلا الجنسين

عمان - وقعت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) مع ديوان المحاسبة الأردني عقدا يتم بموجبه تمديد مشروع التدريب على منهجيات التدقيق لديوان المحاسبة الأردني الذي تنفذه الجمعية للعاملين في الديوان.

وأعرب سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس مجلس الإدارة للجمعية عن اعتزازه بثقة ديوان المحاسبة بأعمال الجمعية، موجه شكره لرئيس ديوان المحاسبة على دوره البارز في الحفاظ على المال العام في الأردن من خلال بناء كوادر للديوان ذات مهنية عالية، لافتا إلى أهمية دور المشروع في تحقيق هذا الهدف.

وأكد أن هذا الاتفاق استمرارية للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص والتي أوصى بها جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه، لافتاً إلى أن التعليم ضرورة مستمرة، لا تتوقف عند حد معين، لافتا إلى أن الجمعية والديوان شركاء في تنفيذ هذا المشروع، بفضل الدعم المقدم من البنك الدولي الذي يركز دائما على دعم المشاريع المستدامة والتي تبني القدرات، مشيرا إلى أننا شركاء مع الجمعية لتنفيذ هذا المشروع. ويأتي هذا التوقيع استمراراً لثقة الديوان بإمكانيات الجمعية المهنية في تنفيذ العطاءات السابقة بمهنية وكفاءة عالية، حيث سيتم بموجب هذا العقد تدريب

كوادر ديوان المحاسبة من كلا الجنسين على تنفيذ وتطبيق أدلة إجراءات التدقيق على الشركات المملوكة للحكومة ومشاريع الشراكات بين القطاع العام والخاص، بعد ان تم تنفيذ مشاريع تدقيق ريادية على الشركات المملوكة من قبل الحكومة ووفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التشريعات النافذة، بالإضافة إلى التدقيق ايضاً على كبرى مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وكانت الجمعية قد فازت في العطاء الذي طرحه ديوان المحاسبة الأردني بتمويل من البنك الدولي لتدريب كوادر الديوان إجراءات التدقيق على الشركات المملوكة للحكومة ومشاريع الشراكات بين القطاع العام والخاص، وقد تم تمديد العطاء ليشمل شريحة أكبر من موظفي الديوان.

ديوان المحاسبة:

أنشئ ديوان المحاسبة عام ١٩٥٢، بموجب قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها، ويواصل دوره الفاعل في الرقابة على المال العام والتأكد من سلامة إنفاقه حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:

تأسست جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) عام ١٩٨٦ كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية من قبل نخبة من المحاسبين العرب تهدف للمحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

البنك الدولي:

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، ويركز على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

أبوغزاله: إصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ٢٠١٥

عمان - أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) عن إصدار المجمع للنسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة لعام ٢٠١٥.

وأشار إلى أن الجمعية تسعى دوماً لتطوير علوم المحاسبة والإدارة وما يتصل بها ويتفرع عنها من مبادئ تطبق على كل أو بعض الخدمات المهنية، مبينا أن الجمعية تسعى دوما لتطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك الى أعلى المستويات المهنية من خلال اهتمامها بالإصدارات المحاسبية ومتابعة كل جديد وحديث في مهنتي المحاسبة والتدقيق.

وأهم التغيرات في نسخة عام ٢٠١٥ هي التغييرات على عمليات وتقارير التدقيق الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. وتم تعديل المعايير التالية لتعزيز قيم التواصل في تقرير المدقق:

- معيار المحاسبة الدولي ٢٦٠ (المنقح)، الإتصال أولئك المكلفين بالحوكمة؛
- معيار المحاسبة الدولي ٥٧٠ (المنقح)، المنشأة المستمرة؛
- معيار المحاسبة الدولي ٧٠٠ (المنقح)، تكوين رأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية.
- معيار المحاسبة الدولي ٧٠٥ (المنقح)، التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل؛
- معيار المحاسبة الدولي ٧٠٦ (المنقح)، فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل.

أما فيما يتعلق بالمعايير التي تهدف إلى تركيز المدققين على الإفصاحات من خلال تدقيق البيانات المالية. فإنه تم التغيير على:-

- المتطلبات المؤكدة في معايير التدقيق المنقحة ٣١٥، ٣٣٠، ٧٠٠.
- والتطبيق المعزز الجوهري في هذه المعايير والعديد من المعايير الأخرى لمعالجة الإفصاحات على بشكل أكثر وضوح.

كما تم استبدال المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ « بالمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المنقح) «عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الذي أصبح نافذ المفعول لتقارير التأكيد المؤرخة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤ أو بعد ذلك، كما تم استبدال الإطار الدولي لعمليات التأكيد بالإطار الدولي لعمليات التأكيد المعدل في ملحق الكتاب.

محتوى مباشر جديد لمميزات الإتحاد الدولي للمحاسبين يستعرض نبذة عن مؤسسات المحاسبة المهنية، واعتماد المعايير الدولية

نيويورك – في خطوةٍ تهدف إلى دعم شفافية واعتماد وتنفيذ المعايير الدولية، بالإضافة إلى المصلحة العامة، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين اليوم نبذة شاملة للمؤسسات الأعضاء في المجلس والمناطق التي تعمل لها.

نظهر هذه المعلومات المتعمقة الاستعمال الواسع للمعايير الدولية والجهود التي تبذلها المؤسسات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين لتشجيع اعتماد والتنفيذ ودعم شركات الأعمال والمجتمعات والحكومات في دولها. كما إنها تركز على الدور الحيوي للمؤسسات الأعضاء في الاتحاد في تعزيز نوعية وجودة مهنة المحاسبة والحاجة إلى تركيز الانتباه والموارد استراتيجياً.

«تعتبر المعايير عالية الجودة المقبولة دولياً لمهنة المحاسبة هامة جداً لتعزيز الثقة والاستقرار في الاقتصاد العالمي»، جاء ذلك لسان رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين أوليفيا كيرتلي. «يعد نشر هذه المعلومات حدثاً هاماً في الإبلاغ عن سير التقدم في اعتماد المعايير الدولية الذي حققته المؤسسات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وواضعي المعايير الوطنية، والمشرعون، وأصحاب المصلحة الآخرون».

يتوفر الآن على الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين ملفات لـ ٦٢ مؤسسة عضو في الاتحاد و ٤٨ بلداً، حيث يضم ملف كل بلد وصفاً للأطر التنظيمية والقانونية لمهنة المحاسبة في ذلك البلد وتقييماً لاعتماد المعايير الدولية للتدقيق والأخلاقيات والتعليم ومحاسبة القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إنشاء أنظمة ضمان جودة وتحري وانضباط. كما تضم ملفات المؤسسات الأعضاء معلومات عن الامتثال ببيانات الاتحاد الدولي للمحاسبين لالتزامات العضوية.

وقالت سيلفيا تسين، المدير الرئيسي، ومدير الجودة وعلاقات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين «نحن سعداء جداً لاتخاذ هذه الخطوة الهامة بتزويد المزيد من المعلومات عن المهنة العالمية». وأضافت قائلة «توفر هذه الملفات شفافية معززة تساعد العامة على فهم أفضل للأطر القانونية والتنظيمية والرقابية وغيرها الكثير – وفهم أفضل للعمل المستمر للمؤسسات الأعضاء في الاتحاد في تقوية كامل المهنة – والاقتصاد العالمي».

قام بجمع المعلومات فريق الاتحاد الدولي للمحاسبين من عدة مصادر، بما فيها معلومات تم جمعها من خلال برنامج امتثال أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين والمؤسسات الأعضاء نفسها.

أما الملفات المتبقية فسيتم نشرها في الشهور القادمة وسيتم تحديث المحتوى سنوياً.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/new-online-content-ifac-features-profiles-professional-accountancy-organizations?utm_source=IFAC+Main+List&utm_campaign=091bad4f0a-IFAC_New_Member_Profiles_Press_Release_77_13_2016&utm_medium=email&utm_term=0_cc08d67019-091bad4f0a-80264841

الاتحاد الدولي للمحاسبين يشجع مهنة المحاسبة على توظيف محاسبين في أعمالهم

نيويورك - اعترافا بالدور الجوهري والاساسي للمحاسبين المهنيين في مجال الأعمال التجارية للمؤسسات القوية والمستدامة والأسواق المالية والاقتصاد، اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC®) اليوم إشراك المحاسبين المهنيين في الأعمال: كيفية بناء مؤسسات محاسبية مهنية وبناء مهنة أكثر أهمية. سوف يساعد هذا الدليل مؤسسات المحاسبة المهنية على تعزيز التواصل مع المحاسبين في مجال الأعمال التجارية والقطاع العام والأوساط الأكاديمية كوسيلة لتوسيع انتشارها ونفوذها ومساهمتها.

"يعمل وجود المحاسبين الفنيين كدافع لنجاح مؤسسي مستدام»، كما قال ألتا برينسلو، المدير التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين والمدير التنفيذي للعمليات والاستراتيجية. «كما ان مشاركتهم على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية سوف تعزز أهمية هذه المهنة والمساعدة في بناء علاقات أعمق مع قطاع الأعمال والحكومة، وفي نهاية المطاف، دعم مساهمة المهنة في اقتصادات أقوى."

ويمثل وجود المحاسبين المهنيين في الأعمال التجارية طيفا واسعا من الخبرة والعمل في العديد من القطاعات من جميع الأنواع والأحجام المختلفة للمؤسسات. ان تنوعهم يشكل مصدر قوة وفرصة، ولكن من الممكن أن تجعل من الصعب على مؤسسات المحاسبة المهنية التواصل معهم. ويلحق هذا النقص في الاتصال ضررا بالغا بالمحاسبين الافراد وبالمهنة وبالمؤسسات المحاسبية المهنية، وفي نهاية المطاف، بالمصلحة العامة. ويدعم هذا الدليل اتصالا أقوى من خلال اشراك هؤلاء الأعضاء في هياكل الحوكمة وصنع القرار في مؤسسات المحاسبة المهنية.

وقد تم وضع هذا الدليل كجزء من سلسلة بناء قدرات مؤسسات المحاسبة المهنية بمساعدة لجنة المحاسبين المهنيين في الاعمال التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. اذ يشتمل على دراسة حالة من معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/ifac-encourages-accountancy-profession-engage-accountants-business?utm_source=IFAC+Main+List&utm_campaign=02e23e0da1-IFAC_PAO_Guidance_Press_Release_7_27_167_27_2016&utm_medium=email&utm_term=0_cc08d67019-02e23e0da1-80264841

مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين يعيد صياغة الدور الأخلاقي للمحاسبين عندما تغيب القوانين والأنظمة

نيويورك - نشر مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين اليوم معياراً جديداً هو، التجاوب مع عدم الامتثال للقوانين والأنظمة. ويوضح المعيار إطار عمل هو الأول من نوعه إرشاد المحاسبين المهنيين بشأن الإجراءات التي يتخذوها بما يصب في المصلحة العامة عند علمهم بتصرفات غير قانونية محتملة، تعرف بعدم الامتثال للقوانين والأنظمة من قبل عميل أو صاحب عمل.

ينطبق المعيار على جميع فئات المحاسبين المهنيين بما فيهم مراجعي الحسابات والمحاسبين المهنيين الآخرين في الممارسة العامة، والمحاسبين المهنيين في المؤسسات والمنظمات بما فيهم العاملين في قطاع الأعمال والحكومة والتعليم والقطاع غير الربحي. ويتناول المعيار انتهاكات القوانين والأنظمة التي تتعامل مع مسائل مثل الاحتيال والفساد والرشوة وغسل الموال ودفع الضرائب والمنتجات والخدمات المالية وحماية البيئة والصحة والسلامة العامة.

وقد قال رئيس المجلس الدكتور ستفروس ثوماداكيس «لا يعمل هذا المعيار فقط على رفع الأخلاقيات لمهنة المحاسبة العالمية فحسب بل يسنح الفرصة أيضاً لإظهار الالتزام الراسخ للعمل بما يصب في المصلحة العامة». وأضاف قائلاً «يعمل المعيار على تعزيز دور المصلحة العامة الذي يلعبه المحاسبون المهنيون في تحفيز المزيد من المؤسسات الموثوقة والمسؤولة على المساعدة في حماية أصحاب المصالح والمصلحة العامة من الأذى الكبير الذي قد ينشأ عن انتهاك القوانين والأنظمة».

ومن بين أمور أخرى، يزود المعيار مساراً واضحاً لمراجعي الحسابات والمحاسبين المهنيين الآخرين للإفصاح عن حالات عدم امتثال محتملة إلى السلطات الحكومية المناسبة في أوضاع معينة دون إعاقة من واجبهم الأخلاقي للمحافظة على السرية. كما إنه يضع تركيزاً متجدداً على دور المحاسبين الرئيسيين في شركات الأعمال في تعزيز ثقافة الامتثال للقوانين والأنظمة ومنع عدم الامتثال داخل مؤسساتهم.

وقال المدير الفني في المجلس كين سيونغ «عمل المجلس على فحص المعيار بناءً على مدخلات غنية ومتنوعة من شريحة واسعة من أصحاب المصالح لضمان تناسقه وإمكانية تطبيقه عالمياً» وأضاف «يعمل المعيار على سد الفجوة في المناطق التي لا تتناول فيها التشريعات أو الأنظمة مسؤوليات المحاسبين المهنيين في هذه الحالات، وبتزويد دليل مفيد قد يتمم جيداً تشريعات أو أنظمة في مناطق تتناولها. لقد كانت رحلة طويلة، ولقد حان الوقت لواضعي المعايير الوطنية ومؤسسات المحاسبة المهنية وشركات المحاسبة اعتماد وتنفيذ المعيار».

المعيار هو نتاج عملية استشارية مكثفة استغرت ست سنوات، بما فيها مسودتي عرض وثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة غي هونغ كونغ وبروكسل وواشنطن العاصمة، وتواصل مكثف مع المجتمع التنظيمي العالمي ومؤسسات وضع سياسة دولية ومستثمرين ومعدين ومجتمع حوكمة الشركات وواضعي المعايير الوطنية وشركات المحاسبة ومؤسسات المحاسبة المهنية وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين. وقد نسق المجلس عند وضع المعيار مع مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد بحيث يتوائم المعيار الجديد ومعايير المراجعة الدولية لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

للاطلاع على المعيار، أنظر الوثيقة لمحة سريعة At-a-Glance. للاطلاع على ملخص قرارات المجلس في رده على التعليقات الهامة للمتجاوبين على وثيقة عرض شهر أيار ٢٠١٥، أنظر أساس الاستنتاجات Basis for Conclusions. مصادر إضافية، بما فيه نشرة حقائق ومعلومات وسلسة أسئلة وأجوبة فيديو متوفرة على NOCLAR web page.

للاطلاع على المعيار، زوروا الموقع الالكتروني لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين www.ethicsboard.org. سيدخل المعيار حيز النفاذ بتاريخ ١٥ تموز ٢٠١٧، مع السماح باعتماده قبل هذا التاريخ.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/iesba-redefines-accountants-ethical-role-when-laws-and-regulations-broken?utm_source=IFAC+Main+List&utm_campaign=fedf7fa475-IESBA_Press_Release_7_14_167_13_2016&utm_medium=email&utm_term=0_cc08d67019-fedf7fa475-80264841

مجلس معايير المحاسبة الدولي في القطاع العام ينشر ورقة استشارية حول ادوات مالية محددة في القطاع العام

نيويورك – نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ورقة استشارية حول ادوات مالية محددة في القطاع العام لابداء الملاحظات.

لا توفر معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام حاليا اية توجيهات بشأن كيفية محاسبة عدد من البنود النقدية التي اشار اليها المجلس بأدوات مالية محددة في القطاع العام. ويؤدي عدم وجود اية توجيهات إلى اصدار تقارير متناقضة بين المنشآت، ونتيجة لذلك، لا يستطيع المستخدمون الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لأغراض صنع القرار والمساءلة.

"بخصوص المنشآت المسؤولة عن الأدوات المالية في القطاع العام، تعتبر المواضيع الواردة في هذه الورقة الاستشارية فى غاية الأهمية نظرا لأن المستخدمين يحتاجون لمعلومات أفضل لتقييم تأثير هذه البنود

الهامة على الموارد المالية الحكومية»، وقال رئيس المجلس إيان كاروثرز، «تعتبر هذه الورقة الاستشارية الخطوة الأولى نحو تطوير تقارير مالية متسقة حول أدوات مالية محددة في القطاع العام. ونحن نتطلع إلى تلقي وجهات نظر الهيئات المكونة حول طرق المحاسبة التي تم تحديدها لكل موضوع ".

وتشمل الورقة الاستشارية على ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بمحاسبة الأدوات المالية في القطاع العام:

- **العملة المتداولة**. تعتبر الورقة الاستشارية العملة المتداولة بالرجوع إلى تعريف عناصر المسؤولية والإيرادات في الإطار المفاهيمي للأغراض العامة للتقارير المالية في مؤسسات القطاع العام (الإطار المفاهيمي). وتتمثل القضية الأساسية فيما إذا كان إصدار العملة يؤدي إلى التزام حالي، مع وجود نهجين محاسبيين مقترحين، واللذان يعتمدان على إذا ما كان ينبغي الاعتراف بالمسؤولية، وفي حالة النفي، يجب تحديد بدائل للاعتراف بالإيرادات.

- **النقد الذهبي**. تحدد الورقة الاستشارية الموجودات الذهبية التي تلبي التعريف المقترح للنقد الذهبي وأسس القياس المناسبة للقياس المبدئي واللاحق لهذه الأصول. وقد تم اقتراح نهجين محاسبيين بخصوص النقد الذهبي، يرتبط كل منها برغبة السلطة النقدية في الاحتفاظ بمثل هذه الأصول:

النهج رقم ١ القياس بموجب القيمة السوقية المرتبطة برغبة الاحتفاظ بالذهب لأنه يمكن أن يتم تداولها في الأسواق المالية عالمية، و

النهج رقم ٢ القياس بالتكلفة التاريخية عندما تتجه النية بالاحتفاظ بالذهب لفترة غير محددة من الوقت لدعم الاستقرار الاقتصادي.

- **حصة الاشتراك في صندوق النقد الدولي (IMF) وحقوق السحب الخاصة**. تبين الورقة الاستشارية من خلال الإطار المفاهيمي وتحدد وجهة نظر (IPSASB) بخصوص الاعتراف والقياس لمناسبين للاشتراك في حصة صندوق النقد الدولي وحقوق ومخصصات السحب الخاصة الخاصة.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/ipsasb-publishes-consultation-paper-public-sector-specific-financial-instruments

المجمع يعقد دورة أغسطس ٢٠١٦ لإمتحانات مؤهل خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS Expert"

عقد المجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين (IASCA) دورة جديدة لإمتحانات مؤهل «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)» حيث تقدم في هذه الدورة عدد من الطلبة من كافة أنحاء الوطن العربي.

ومن الجدير بالذكر أن الشهادة تهدف إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والعملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والمساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

وسيتم الإعلان عن نتائج هذه الدورة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، لمعرفة المزيد من التفاصيل عن المؤهل يرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني للمجمع http://www.ascasociety.org

تقرير بحثي جديد للاتّحاد الدولي للمُحاسبين يُظهر ارتباطاً إيجابياً بين أداء العمل واستخدام المحاسبين

مراجعة أدبية تكشف نتائج أساسية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

نيويورك – يصعُب تقييم وفهم العلاقة بين خبرة المحاسبة وأداء العمل، إذ يتطلّب الأمر النظر فيما تنطوي عليه الخبرة المحاسبية إلى جانب سلسلة واسعة من مقاييس الأداء. ويُظهر تقرير بحثي جديد نشره الاتّحاد الدولي للمحاسبين اليوم، من خلال مراجعة للأدبيات القائمة، الارتباط الإيجابي بين استخدام محاسبين محترفين للاستعانة بخبرتهم وإرشادهم، وأداء العمل.

قال السيد فايز تشاودهاري، الرئيس التنفيذي للاتّحاد الدولي للمحاسبين: «يُعتَقد منذ فترة طويلة أن الاستفادة من اتّساع وعمق تجربة وخبرة المحاسبين المحترفين تُساعد المنظمات على تحسين الأداء وأوجه الكفاءة وغير ذلك الكثير. ومن المشجّع أن نرى أدلة عالمية قوية تدعم هذه العلاقة.» وأضاف: «يجد التقرير أن الأداء والتطوّر التنظيمي يؤدّي إلى زيادة الاستعانة بخبرات المحاسبة، إذ يتّجه خبراء المحاسبة إلى تحقيق أداء وتطوّر متفوّق.»

ويُلخّص التقرير النتائج حسب حجم الجهة – شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومؤسسات كبيرة – إذ تختلف الدراسات عن كل مجموعة من أوجهٍ كثيرة وفي الطريقة التي يُفعَّل بها أداء العمل وخبرة المحاسبة وتلك التي تُفسَّر بها النتائج. ويُظهر البحث أيضاً الأثر الإيجابي للمحاسبين المحترفين على التوفيق بين أهداف وإجراءات المنظمات.

أجرى الباحثون في جامعة بوخارست للدراسات الاقتصادية بتكليفٍ من الاتّحاد الدولي للمحاسبين مراجعة أدبية لأكثر من ٩٠ ورقة بحثية أكاديمية. ويذكر التقرير الكامل تفاصيل النتائج، وتلخّص النتائج الرئيسية التي أطلِقت اليوم رؤىً بارزة. وقد تم تيسير البحث من قبل جامعة دايتون وفقاً لاتّفاقية مع الاتّحاد الدولي للمحاسبين.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/new-ifac-research-report-demonstrates-positive-association-between-business?utm_source=IFAC+Main+List&utm_campaign=f4372a7b0c-SMP_Press_Release_7_21_167_20_2016&utm_medium=email&utm_term=0_cc08d67019-f4372a7b0c-80264841

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ينشر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ " منافع الموظفين"

نيويورك - نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ « منافع الموظفين «، والتي سوف تحل محل معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥ «منافع الموظفين»، بتارخ ١ يناير عام ٢٠١٨، مع التشجيع على التطبيق المبكر.

ويشكل هذا المشروع المحدود النطاق جزء من استراتيجية المجلس للحفاظ على المعايير الحالية، بما في ذلك تحديثها لادخال التغييرات ذات الصلة التي تطرأ على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتكمن الاختلافات الرئيسية بين معياري المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ و٢٥ ما يلي:-

- إزالة خيار يسمح للمنشأة بتأجيل الاعتراف بالتغيرات في صافي إلتزام المنافع المحددة («منهج النطاق).
- ادخال منهج صافي الفائدة لخطط المنافع المحددة.
- تعديل بعض متطلبات الافصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بخطط المنافع المحددة والخطط متعددة أصحاب العمل تبسيط متطلبات المساهمات من الموظفين أو الغير في خطة المنافع المحددة عندما يتم تطبيق تلك المساهمات في، خطة مساهمة بسيطة مرتبطة بالخدمة و
- إزالة متطلبات برامج الضمان الاجتماعي المركبة.

تعكس التغييرات الأربعة الأولى أعلاه التي اجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على مستوى معاييرها المقابلة ومعيار المحاسبة الدولي ١٩ « منافع الموظفين»، لغاية ديسمبر ٢٠١٥. ويعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بأن التغير الخامس، إزالة قسم الضمان الإجتماعي المركب لم يكن ضرورياً من الناحية العملية.

اقترحت مسودة العرض ٥٩ « التعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام « منافع الموظفين» « تغييرات هامة على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥ ليتقارب مع معيار المحاسبة الدولي ١٩. بعد النظر في ردود فعل الهيئات المشاركة والنسخة المنقحة من معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥، وقرر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إصدار معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ والذي يعكس التنقيحات المقترحة في مسودة العرض ٣٩ بشكل أكثر سهولة في الإستخدام.

أكد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ «منافع الموظفين « بأنه يوفر بيانات مالية عادلة وذات علاقة حول الأثر المالية لمنافع الموظفين، وخاصة المساهمات المحددة لخطط منافع التقاعد مع الحفاظ على التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأعرب (إيان كاروثرز) رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أن الهدف من إصدار معيار جديد هو عرض متطلبات محاسبية جديدة أكثر وضوحاً.

http://www.ifac.org/news-events/2016-07/ipsasb-publishes-ipsas-39-employee-benefits?utm_source=IFAC+Main+List&utm_campaign=7b760d9747-IPSASB_Press_Release_7_28_167_27_2016&utm_medium=email&utm_term=0_cc08d67019-7b760d9747-80264841

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org

بريد إلكتروني
Asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2016)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر